



ودائعها قفزت 3,6% خلال مارس إلى 6,8 مليارات دينار الحكومة تدعم ودائع القطاع المصرفي بربع مليار دينار

مصطفى صالح



سجل إجمالي ودائع القطاع المصرفي زيادة شهرية بنسبة 1% ليصل حجم الودائع إلى 42,16 مليار دينار مقارنة بـ 41,76 مليار دينار بنهاية فبراير، وستؤيد تمت الودائع بنسبة 0,5% مقارنة بـ 41,94 مليار دينار نهاية مارس 2017.

وارتفعت ودائع القطاع الخاص بشكل شهري لتبلغ 35,37 مليار دينار بزيادة 0,5% بالمقارنة بتسجيلها 35,2 مليار دينار خلال فبراير، وستؤيد ارتفعت ودائع الخاص بنسبة 0,9% بالمقارنة بتسجيلها 35 مليار دينار خلال مارس 2017.

حيث بلغت 14,63 مليار دينار. وقد شهدت القروض الموجهة لشراء أوراق مالية تراجعاً شهرياً بلغ 5,8% إلى 2,57 مليار دينار، بالمقارنة بـ 2,43 مليار دينار في فبراير، وأيضاً بشكل سنوي فقد تراجعت بنسبة كبيرة بلغت 10%.

على صعيد آخر، ارتفع الائتمان الممنوح للعقار ليبلغ 8 مليارات دينار بنهاية مارس الماضي مسجلاً ارتفاعاً شهرياً بنسبة 0,3%، فيما سجل ارتفاعاً بالمقارنة مع مارس 2017 بنحو 2,4% وبزيادة 184 مليون دينار.

ودائع القطاع الخاص

بنهاية مارس الماضي،

بنسبة 8,4%، حيث سجلت 11,16 مليار دينار مقارنة بـ 10,3 مليارات دينار في مارس 2017.

وعلى الصعيد الشهري، سجلت القروض المسجلة نمواً بنسبة 0,6% بالمقارنة مع فبراير الماضي. وعلى صعيد التسهيلات الشخصية إجمالاً، فقد سجلت نمواً شهرياً خلال مارس بنحو 1,3% لتبلغ 15,2 مليار دينار، وبزيادة 188 مليون دينار بالمقارنة مع فبراير الماضي، حيث سجلت 14,98 مليار دينار.

وبشكل سنوي، فقد ارتفع إجمالي التسهيلات الشخصية بنسبة 3,7% بزيادة 536 مليون دينار، بالمقارنة مع مارس 2017

الائتمان يحافظ

على صعوده للشهر

الثاني على التوالي

مرتفعاً 1%



6% تراجعاً شهرياً

بقروض الأوراق

المالية إلى 2,6

مليار دينار

كشفت الإحصائية النقدية لشهر مارس 2018، والتي يصدرها بنك الكويت المركزي، عن ارتفاع الودائع الحكومية لدى القطاع المصرفي الكويتي بشكل شهري خلال مارس الماضي بنسبة 3,6% لتسجل 6,8 مليارات دينار، أي أنها قفزت نحو ربع مليار دينار خلال شهر فقط بالمقارنة مع مستوياته بنهاية فبراير الماضي عند 6,5 مليارات دينار.

استمرار الصعود

وعلى صعيد الائتمان، حافظ الائتمان الممنوح من البنوك الكويتية على اتجاهه الصعودي للشهر الثاني على التوالي، لتسجل قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة للمقيمين بنهاية شهر مارس الماضي 35,55 مليار دينار مقارنة بـ 35,25 مليار دينار نهاية فبراير بارتفاع قدره 301,4 مليون دينار وبنحو 1%، وستؤيد سجل الائتمان الممنوح للمصارف نمواً بلغت نسبته نحو 2% بزيادة 671,5 مليون دينار مقابل مستوياته في مارس 2017 والبالغة 34,88 مليار دينار.

التسهيلات الائتمانية

وعلى الرغم من محافظة الائتمان على ارتفاعه للشهر الثاني على التوالي خلال مارس الماضي، إلا أن القروض الاستهلاكية استمرت بالتراجع شهرياً بـ 0,8%، وأيضاً شهدت تراجعاً سنوياً بنسبة 5,9%.

تتمتع للكويتيين لترميم المنازل، فشهدت نمواً سنوياً

تجاوزت 27 مليار دينار 150 مليون دينار مكاسب سوقية جديدة للبورصة



المؤشر الرئيسي يحقق 1,4% مكاسب بدعم الأسهم المضاربة (زين علام)

شريف حمدي

منحى الاعتماد على الأسهم صغيرة ومتوسطة السعر في الوقت الراهن.

● عزز من أداء السوق كسر حاجز 70 دولاراً لسعر برميل النفط الكويتي لأول مرة منذ نهاية 2014، الأمر الذي انعكس إيجاباً على السوق، حيث من المتوقع زيادة حجم الإنفاق الرأسمالي خلال الفترة المقبلة.

وواصلت القيمة الرأسمالية للبورصة ارتفاعها للأسبوع الثاني بنسبة 0,5% بنهاية تعاملات الأسبوع، محققة 150 مليون دينار مكاسب لتتجاوز القيمة الرأسمالية مستوى 27 مليار دينار، إذ بلغت القيمة 27,120 مليار دينار ارتفاعاً من 26,971 ملياراً في الأسبوع الماضي، وبذلك تكون مكاسب القيمة الرأسمالية للبورصة خلال تعاملات مايو الجاري بلغت نحو 200 مليون دينار.

أداء المؤشرات

● ارتفع أداء مؤشر السوق العام 0,6% بنهاية تعاملات الأسبوع، محققاً 28 نقطة مكاسب، لينتهي المؤشر العام تعاملات الأسبوع عند 4828 نقطة ارتفاعاً من 4800 نقطة الأسبوع الماضي.

● حقق المؤشر الأول ارتفاعاً 0,1% محققاً 5 نقاط مكاسب ليصل إلى 4797 نقطة، ارتفاعاً من 4792 نقطة.

● ارتفع المؤشر الرئيسي 1,4% بواقع 69 نقطة، ليصل المؤشر إلى 4884 نقطة ارتفاعاً من 4815 نقطة.

رغم تحسن أداء مؤشرات السوق خلال تعاملات الأسبوع وإغلاقها على ارتفاع جماعي على وقع استهداف عدد من الأسهم القيادية بالسوق الأول وأسهم صغيرة ومتوسطة بالسوق الرئيسي، إلا أن السيولة النقدية شهدت تراجعاً لافتاً بنسبة 20%.

وتأثرت السيولة بتراجع تداولات الأسهم الكبيرة ذات القيم السعرية المرتفعة، إذ بلغ إجمالي السيولة الأسبوعية 46 مليون دينار بمتوسط يومي أقل من 10 ملايين دينار، مقارنة مع 58 مليون دينار بمتوسط يومي 11,7 مليون دينار في الأسبوع الماضي.

وجاء تراجع السيولة في تعاملات هذا الأسبوع بعد ارتفاع ملحوظ في الأسبوعين الماضيين بدعم من الأسهم القيادية، واستحوذت هذه الأسهم على 33,6 مليون دينار بنهاية تعاملات الأسبوع الحالي بنسبة تجاوزت 70%، مقارنة مع 12,6 مليون دينار فقط استقطبتها أسهم السوق الرئيسي.

وتأثر مجمل أداء البورصة الكويتية خلال تعاملات الأسبوع بالآتي:

● للأسبوع الثاني على التوالي، استمر الإقبال على الأسهم ذات الطابع المضاربي، ما عزز بقاء المؤشر الرئيسي الذي يضم غالبية هذه النوعية من الأسهم في المنطقة الخضراء محققاً مكاسب هي الأكبر منذ إنطلاقه مطلع إبريل الماضي، ما يشير إلى أن السوق يأخذ

«بلومبيرغ»: بلوغ النفط 70 دولاراً سلاح ذو حدين

محمد عيسى

إنتاج روسيا التي تحل في المركز الثاني بين أكبر 15 دولة منتجة رئيسية وفقاً لإحصاءات بلومبيرغ إيكونوميكس.

ومن المستفيدين من ارتفاع أسعار النفط نيجيريا وكولومبيا، حيث تساعد زيادة الإيرادات على إصلاح الميزانيات ومعالجة عجز الحساب الجاري، مما يسمح للحكومات بزيادة الإنفاق الذي سيحفز الاستثمار.

ومن نافذة القول إن الهند والصين وتايوان وتشيلي وتركيا ومصر وأوكرانيا تنصهر قائمة الدول المستوردة للنفط والتي تعتبر الأكثر تضرراً، حيث أن دفع المزيد من الأموال مقابل النفط سيضغط على الحسابات الجارية ويجعل الاقتصادات أكثر عرضة لارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية.

وعن أهمية ارتفاع أسعار النفط بالنسبة للاقتصاد العالمي الذي قالت بلومبيرغ أنه يخوض أوسع تطوره منذ عام 2011، فإن ارتفاع أسعار النفط سيؤدي إلى انخفاض دخل الأسر وتقليص الإنفاق الاستهلاكي، لكن التأثير سيكون متبايناً، وتعتبر أوروبا عرضة لمخاطر ارتفاع الأسعار بالنظر إلى أن النمو والنشاط الصناعي هما بالفعل في حالة اعتدال وأن العديد من بلدان المنطقة مستوردون للنفط.

قالت محطة بلومبيرغ الإخبارية أنه مع ارتفاع سعر النفط الخام 14% هذا العام واستمرار تداوله الآن بأعلى مستوياته منذ عام 2014، فإن مصدري النفط يجنون مكاسب غير متوقعة في حين تتضرر الدول المستهلكة جراء هذا الارتفاع.

ولكن الكثير في هذا الشأن يعتمد في نهاية المطاف على السبب الذي يدفع الأسعار إلى الارتفاع، فمثلاً تعتبر الصدمة النفطية على خلفية شح المعروض أمراً سلبياً، بينما ارتفاع الأسعار بسبب الطلب القوي لا يعني أكثر من نمو عالمي قوي.

وفي كلتا الحالتين، هناك رايحون وخاسرون، لاسيما في الاقتصادات الناشئة، فالبلدان التي تعتمد على استيراد الطاقة المستوردة ستعترض للضغوط بسبب ارتفاع فاتورة الواردات، بينما تتدفق الأموال على خزائن الدول المصدرة.

وقالت المحطة أن معظم الدول المنتجة للنفط على اقتصادات ناشئة، وتتولى السعودية زمام القيادة في صفوف هذه الدول بإنتاج صاف 21% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، أي أكثر من ضعف

أرباح الربع الأول لعام 2018 لشركة الاتصالات المتنقلة - زين

يسر مجلس إدارة شركة الاتصالات المتنقلة ش.م.ك.ع. أن يعلن لمساهمي الشركة الكرام أن الشركة قد حققت أرباحاً صافية بلغت 41 مليون دينار كويتي (137 مليون دولار أمريكي) للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018.

كما ينتهز مجلس الإدارة هذه المناسبة ليعرب عن شكره وتقديره لجميع عملاء ومساهمي الشركة الكرام لثقتهم العالية، ويعددهم بالاستمرار في تقديم أفضل الخدمات التي تفي بتطلعاتهم.

مجلس الإدارة

«المالية»: مباحثات مع البنك الدولي لتفعيل البوابة الإلكترونية للشراء العام

التخزين ونظم الشراء عبدالمحسن الطيار: «تأتي هذه الاجتماعات الأولية مع البنك الدولي في ظل مساعي الوزارة لإيجاد أفضل الآليات لتطبيق التعميم رقم 2 لسنة 2017 بشأن نظم الشراء للجهات العامة، حيث قام البنك بعرض تصوراتهم ومقترحاته حول سبل تطبيق الاتفاقية الإطارية والبوابة الإلكترونية للشراء العام مع البنك الدولي»، ووفقاً لقانون المناقصات العامة فإن البوابة الإلكترونية للشراء العام تهدف إلى إيجاد منصة

أعلنت وزارة المالية في بيان صحافي أمس عن إجراء مباحثات أولية للمسودة المقدمة من البنك الدولي بشأن آليات تفعيل الاتفاقيات الإطارية وإرشادات استخدام البوابة الإلكترونية للشراء العام المنصوص عليها في قانون المناقصات العامة 49 لسنة 2016، وذلك سعياً من الوزارة إلى ترسيخ الإنفاق ووقف الهدر المالي في نظام المشتريات. وعلى هامش اجتماعات وزارة المالية مع البنك الدولي، قال الوكيل المساعد لقطاع شؤون



لقطة لممثلي البنك الدولي ووزارة المالية

3 سنت أمريكي	137 مليون دولار أمريكي	281 مليون دولار أمريكي	864 مليون دولار أمريكي	46.9 مليون
9 فلس كويتي	41 مليون دينار كويتي	84 مليون دينار كويتي	259 مليون دينار كويتي	
ربحية السهم	صافي الأرباح المجمعة	الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاكات	الإيرادات	عدد العملاء



zain.com

زين.عالم جميل